المستوطنات الإسرائيلية في القدس وادعاء الحقوق التاريخية

د. كريمان محمود إبراهيم (*)

تقدم هذه الدراسة نموذجاً لماهية المجتمع الإسرائيلي الذي ترتكز أيديولوجيته على فكر المستوطنات، فإسرائيل كدولة ما هي إلا مستوطنة كبيرة، تضم تحت جناحيها هذا الكم الهائل من المستوطنات الأصغر، وما ألحق بها من مهام وأهداف أمنية وعسكرية وأيديولوجية وسياسية. تلك السياسة التي تسارعت وتيرتها بغرض فرض واقع جديد، وخاصة في مدينة القدس، تحت ادعاءات وحجج عديدة. لم تكن هذه الأيديولوجية القائمة على فكرة الإحلال هي أيديولوجية أو سياسة حزب ما أو شخصية ما، وإنما هي السياسة الرسمية للدولة لها مؤسساتها المنوط بها تنفيذها فلكي تنشأ مستوطنات جديدة لابد من تهجير واقتلاع المزيد من الفلسطينيين من أرضهم ودورهم، والإحلال محلهم. وكان من ثمار هذه السياسة : قلب النظام الجغرافي والديموغرافي، لا سيما في مدينة القدس، وأهمية الاستيطان لا تكمن فقط في رصد محاولة الآخر للاستيلاء على ما بحوزة الغير، ولكن باعتباره عقبة من أصعب العقبات التي تعترض مسعى السلام، وليس من المبالغة أبداً نعتها بأنها وجدت أصلاً لإعاقة ومنع أي تسوية.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

لماذا القدس:

ألأنها عاصمة الأديان الثلاث مهد المسيح عليه وعلى أمه السلام، ومنها عرج محمد عليه الصلاة والسلام إلى السماء، وهي أمانة عمر وبيعة صلاح الدين، فيها تدق أجراس كنيسة القيامة ومن مآذن مسجدها الأقصى يسمع صوت الأذان الله أكبر.. فبقيت شامخة جميلة، إنها عبق التاريخ أو قل عروس التاريخ، قل ما شئت، إنها عظيمة تستمد عظمتها من تاريخها، ويستمد التاريخ منها سطوره وحكاياته، وتتجلى عظمتها تلك في قدرتها الفريدة على تجسيد هذا الماضي، ليبدو وكأنه كائناً بيننا نتحسسه نفرح لفرحه ونتألم لألمه، فتخرج الآهات ممزوجة بدماء الأبرياء، فشهداء اليوم والأمس، الأمس القريب والأمس البعيد مرتبطون ارتباطاً وثيقاً، فقبل أن تتحرر القدس من الغزو الصليبي الغاشم عام ١١٨٧م كانت هناك حالة حمل وهي أطول فترة حمل شهدها التاريخ، إذ امتدت لما يزيد على السبعة قرون وحينما جاء المخاض أسفر عن الولادة المشئومة للحركة الصهيونية فخرجت من رحم الصليبية.

(*) أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة حلوان.

وفي هذا الصدد يقول س. آر كوندر C.R Kondr* في كتابه عن تاريخ المملكة اللاتينية في القدس: إن المشروع الصهيوني هو نفسه المشروع الفرنجي بعد أن تمت علمنته[١]، ولعل تغليف الصهيونية لأطماعها، بنفس الدعاوى الصليبية، ليقدم دليلاً واضحاً على أنها اعتمدت منذ نشأتها على النهج الصليبي، فحينما خرج الصليبيون لسفك دماء المسلمين والاستيلاء على ثرواتهم، كانت دعواهم أنها "إرادة الله" واعتبروا أنفسهم أنهم "جنود المسيح"، وها هي الصهيونية تتخفى خلف دعاوى دينية، تارة "كشعب الله المختار"، وتاريخية تارة أخرى "كأرض الميعاد"؟!

ولعل صعوبة فهم تاريخ القدس عاصمة الأديان الثلاثة يبدو في تلك التعددية الدينية التي تحمل في طياتها وبين جنباتها هذا الكم من التحديات الكامنة، فالقدس عاصمة دينية وتاريخية وسياسية واقتصادية، تعرضت لمؤامرات عديدة لتزوير هويتها وطمس معالمها، تمهيداً لتهويدها ومن ثم الادعاء بالحق التاريخي، وكان لدى إسرائيل مخطط واضح في هذا الشأن، يعود إلى ما قبل تأسيس الدولة منذ ١٨٩٧م عندما أقر مؤتمر بازل إنشاء إسرائيل بعد خمسين عاماً، وإسرائيل الكبرى بعد مائة عام[٢]، ويرتكز هذا المخطط على قاعدتين أساسيتين.

١- تهويد الأرض. ٢- تهويد السكان.

ففيما يتعلق بتهويد الأرض: صدرت مجموعة من القوانين التي تعود للحقبة البريطانية لمصادرة الأرض، أهمها قانون الطوارئ، وقانون أملاك الغائبين (أي إذا غاب الشخص سبع سنوات تسلب منه أرضه)، وطرد الفلسطيني العربي من أرضه. ذلك أن سياسة الإبعاد مورست كثيراً تحت حجج واهية كذريعة الغائبين المشار إليها، أو الحجج الأمنية مثل: تملك فلسطيني جنسية أخرى فتسقط مواطنته بالقدس[٣].

أما سياسة تهويد السكان فمورست بواسطة التفريغ السكاني للمنطقة بإحلال يهود محل العرب، وذلك بطرد السكان العرب وزيادة الاستيطان اليهودي[٤] فيغلب بذلك العنصر اليهودي في المدينة على العنصر العربي، وبالتالي يسهل صياغة المدينة على أسس ديمغرافية وسكانية جديدة، ومن هنا بدأ النزوح اليهودي من شتى البقاع إلى أرض فلسطين مصحوباً بسمفونية موسيقية تعزف على أوتار الحقوق التاريخية والدينية، وهنا حدث التزاوج التاريخي بين اليهود النازحين والأجانب المقيمين، حينما تلاقت على أرض فلسطين مطامع الصهيونية بالاستعمار الأوروبي الممثل في بريطانيا، فاتفقا على إقامة دولة يهودية في فلسطين، ولا يخفى علينا أن جزء من هذا الإنجاز يعود أيضاً لما سبق وأن روج له الكتاب اليهود ويكثير من المبالغة حول مسألة الاضطهاد حتى يبرروا دعوتهم العنصرية.

ويأتي على رأس هؤلاء: زفي هيرش كاليشر (١٧٩٥-١٨٧٤) الذي دعا في كتابه "البحث عن صهيون" إلى أن حل المشكلة اليهودية يأتي عن طريق تهجير اليهود إلى فلسطين[٥]، و"موسى هيس" ١٨١٢-١٨٧٥ في كتابه "روما والقدس" الذي رأى فيه أن

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية لا يشكل حلاً عملياً للمسألة اليهودية، ونادى بأن "الجنس اليهودي من أقدم وأعرق الأجناس البشرية، وإليه ترجع وحدة اليهود لأن "الجنس اليهودي حفظ صفاءه عبر القرون"[٦] وأخيراً نجح هرتزل بعد نشر كتيبه "دولة اليهود" في إقامة أول حركة يهودية عالمية تمثلت في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل في عام ١٨٩٧، وكان ضمن مقترحات البرنامج تشجيع الهجرة المنظمة، وعلى نطاق واسع، إلى فلسطين والحصول على اعتراف دولي بشرعية التوطن في فلسطين[٧]. وفي المؤتمر الصهيوني السابع في ١٩٠٥ وبعد وفاة هرتزل – في نفس العام – أخذ المؤتمر قراراً بأن الحركة تهدف لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.

ومن عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩١٤، عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان التوطن اليهودي يزداد في فلسطين في صمت وإلحاح، حتى وصل عدد المستوطنين الجدد إلى ١٢ ألفاً يعيشون في تسع وخمسين مستعمرة. ولقد كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول تاريخية وفرصة ذهبية للحركة الصهيونية[٨]، تمكنت من استغلالها وتسخيرها لخدمة أهدافها، فبمساعدة بريطانيا – التي انتدبت على فلسطين بقرار من عصبة الأمم عام ١٩٢٢ – فتحت أبواب الهجرة اليهودية غير المقننة إلى فلسطين[٩] وغدت الوكالة اليهودية وكأنها دولة داخل الدولة ففتحت باب الهجرة على مصراعيه.

وكما استغلت الحركة الصهيونية الحرب العالمية الأولى، حدث نفس الأمر بالنسبة للحرب العالمية الثانية، ولكن بشكل أكثر دقة وتنظيماً، فعمدت في هذه المرة لربط مصالحها بمصالح الحلفاء. وعندما انعقد مؤتمر "بلتمور" عام ١٩٤٢ كشفت الصهيونية النقاب عن أطماعها، وأن هدفها هو إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وليس وطناً قومياً[١٠].

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة أقرت، في المادة الأولى من ميثاقها، بحق الشعوب في تقرير مصيرها[١١]، إلا أن قرار جمعيتها العامة – الذي جاء بعد ذلك في نوفمبر عام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين – كان منافياً لهذا الحق، وفي هذا الشأن قدم العديد من فقهاء القانون الدولي أدلتهم القانونية التي تثبت ذلك[١٢] لكن تم تجاهلها عن عمد، والخطير في هذا القرار الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى يهودية، وعمل على تدويل القدس، أنه أعطى للصهيونية مساحة واسعة لتنفيذ مخططها الاستعماري في الاستيلاء على القدس ومن ثم تهويدها، وكما أشرنا أن مخطط تهويد القدس يرجع لمؤتمر بازل ١٨٩٧، لكن التطبيق العملي لهذا المخطط بدأ فعلياً منذ يونيو ١٩٦٧[١٣] وتحديداً في السابع من يونيو ١٩٦٧، حينما حاصرت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي المدينة ودخلتها من بوابة الأسد، وعلت هتافات اليهود – والتي اتسمت بالتحدي – عند الحائط الغربي مرددين "لن نخرج من هنا" أو "لن يحدث ذلك أبداً مرة أخرى"، في سياق تذكرهم للهولوكوست. أما الجنرال موشيه ديان فقد وقف أمام الحائط وأعلن: "لقد عدنا إلى أكثر أماكننا قداسة .. لقد عدنا ولن نتركها قط مرة أخرى"، ثم أصدر

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

أوامره بفتح جميع البوابات وإزالة الأسلاك الشائكة والألغام من المنطقة المنزوعة السلاح إذ رأى أنه لن يحدث تراجع مرة أخرى(١٤).

وقد تطور ادعاء إسرائيل بملكية المدينة، تطوراً خطيراً، باحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، إلى جانب القدس، وذلك في نهاية حرب الأيام الستة، ويعد هذا مخالفاً لكل من قوانين لاهاي التنظيمية الصادرة عام ١٩٠٧، ولاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. وطبقاً للقانون الدولي لم يكن مسموحاً بضم الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها عسكرياً، وكان بعض الإسرائيليين ومن بينهم ليفي أشكول على استعداد لإعادة الأراضي المحتلة إلى مصر وسوريا والأردن، نظير معاهدة سلام مع العرب، بيد أنه لم يكن من الوارد قط إعادة مدينة القدس القديمة إلى العرب، إذ أدخل على الخطاب الصهيوني الذي كان علمانياً لدرجة التحدي في الماضي – عنصر تسام روحاني، فقد قال المتطرفون في إلحادهم إنهم خبروا قدسية مدينتهم المقدسة. وعبر أبا إيبان مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة عن ذلك بقوله: إن أورشليم "تقع خارج نطاق، وفوق وقبل وبعد جميع الاعتبارات السياسية"، وأيضاً قيل أنه من المحال على الإسرائيليين النظر إلى الأمر بموضوعية، لأنهم قد التقوا بالروح اليهودية عند الحائط(١٥). وكان ليفي أشكول قد أعلن، عشية الغزو، أن القدس "عاصمة إسرائيل الأبدية"(١٦).

ولم يقتصر الأمر عند حد الإعلان، بل تبعه مجموعة من الإجراءات لتهويد القدس، ولذا فإنه ليتسنى لنا فهم عملية تهويد القدس، لا يجب النظر إليها على أنها تمت بشكل عشوائي، وإنما باعتبارها مخططاً له أهدافه الواضحة، التي تتمثل في تأسيس القدس الكبرى الموسعة اليهودية الخالصة ككتلة استيطانية ضخمة تمزق، وإلى الأبد، الوحدة الجغرافية للضفة الغربية، كما جاء في إحدى وثائق حزب الليكود(١٧). وفي هذا السياق كان لا بد من طمس المعالم العربية في القدس(١٨) حتى ولو تعدى ذلك مخطط التفريغ السكاني إلى ما هو أعظم، كالانقضاض على المعالم الأثرية الإسلامية والمسيحية، ومحاولة إما تهويدها أو القضاء عليها(١٩).

صحيح أن المجتمع الدولي، الممثل في الأمم المتحدة، حاول وقف هذا العبث، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات أدانت فيها إسرائيل، وعدت إجراءاتها بأنها غير شرعية وطالبتها بإلغائها، ويأتي على رأس هذه القرارات: قرار رقم ٢٢٥٣ الصادر سنة ١٩٦٧، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢، وغيرها من القرارات التي لا يتسع المجال لحصرها، لأن إسرائيل في كل الأحوال لم تذعن لتلك القرارات(٢٠) سواء فيما يتعلق بالقدس أو فلسطين، أو حتى بجيرانها. وهذا بدوره يلقي بظلال من الشك والريبة تجاه هذه المؤسسة الدولية، وماهية علاقتها بإسرائيل، فالرفض التام لم يعرض الكيان الصهيوني لأي عقاب من قبل المجتمع الدولي، في حين أن دولاً أخرى يقابل رفضها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لما هو أبعد من الإدانة والشجب، إلى حد التدخل العسكري كما حدث في أفغانستان والعراق؟!

ومن جانبها كانت إسرائيل تسابق الزمن من أجل فرض واقع معين على القدس، يضع الأمم المتحدة وقراراتها في موقف العاجز، وكما سبق وأن ذكرنا أن العملية لم تكن عشوائية، إنما هو مخطط منظم، ففي نفس يوم الغزو تقدم "تيدي كوليك" إلى ديان للإشراف على تطهير المنطقة منزوعة السلاح، ومثله مثل ديان رأي أهمية "خلق واقع" يؤسس الحضور الإسرائيلي الدائم في القدس، حتى لا يكون أمر الجلاء عنها – استجابة لطلب المجتمع الدولي – وارداً، وفي مساء العاشر من يونيو، وبعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، وجه إنذاراً إلى ٦١٩ فرداً من سكان حي المغاربة بإخلاء منازلهم، ثم قامت البلدوزرات وحولت المنطقة التاريخية، التي هي أقدم الأوقاف في القدس، إلى أنقاض، وأشرف كوليك على هذا العمل الذي كان مخالفاً لاتفاقيات جنيف، بهدف إيجاد مساحة كبيرة تتسع لآلاف الحجاج المتوقع توافدهم على الحائط الغربي. وكانت تلك الفعلة هي الأولى فقط في عملية طويلة مستديمة (للتجديد الديني)، وهو تجديد مؤسس على هدم القدس التاريخية العربية، وتغيير مظهرها وشخصيتها تغييراً كلياً[٢١]، ولذا صدرت مجموعة من التشريعات عملت على تدخل السلطات الإسرائيلية في كافة شؤون القدس، فعمدت إلى تهويد التعليم العربي، وتهويد القضاء[٢٢]. وفي ٢٨ يونيو قام الكنيست بضم القدس الشرقية إلى الكيان الصهيوني، لتصبح بذلك المدينة القديمة والقدس الشرقية جميعاً جزءًا من دولة إسرائيل، وكان ذلك مخالفة صريحة لاتفاقية لاهاي[٢٣].

ولم تكتف إسرائيل بذلك، بل عمدت إلى إزالة الأحياء العربية ومصادرة أراضيها، وإقامة أحياء سكنية بأسماء يهودية، مواصلة بذلك خطة إبادة المقدسات الإسلامية والمسيحية للقضاء على الارتباط الديني بين المسلمين والمسيحيين وبين مقدساتهم، وهذا بدوره يؤدي لتشويه الطابع الحضاري للمدينة، وليس أدل على ذلك من الحفريات التي قامت وتقوم بها السلطات الإسرائيلية بالقرب من المسجد الأقصى، بحثاً عن الهيكل المزعوم، والحفريات الأخرى قرب حائط المبكي، والتي أحدثت بالفعل تصدعات فضلاً عن مصادرة "باب المغاربة" وهو الباب المؤدي إلى بيت المقدس[٢٤].

ومرة أخرى أصدرت الأمم المتحدة، في يوليو ١٩٦٧، قرارين تدعو فيهما إسرائيل إلى إلغاء ذلك "التوحيد"، والامتناع عن أي خطوات من شأنها تغيير وضع القدس. وقد كانت الحروب وتوابعها بدأت تلفت انتباه العالم إلى مأساة اللاجئين الفلسطينيين المنتزعين من أوطانهم، وبعد عام ١٩٦٧ لاذ آلاف آخرون منهم بالفرار من المناطق المحتلة، ومكثوا في حالة من الوهن والعجز في المخيمات التي أقيمت لهم في الدول العربية المجاورة، ثم جاء قرار مجلس الأمن الشهير، رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧، بوجوب انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها أثناء حرب "الأيام الستة"، وأيضاً بوجوب الاعتراف بسيادة وسلامة أراضي كل دول المنطقة واستقلالها السياسي، إلا أن معظم الإسرائيليين من اليهود في العالم، والذين شغفوا من جديد بـ "الحيز المقدس"، لم يعترفوا بشرعية تلك القرارات[٢٥].

ومن المفارقات أن "خلق الوقائع المادية"، من قبل إسرائيل، بالاستيلاء على الأرض وبناء المستعمرات في المناطق، بقصد زيادة نسبة السكان اليهود، أدى إلى نتيجة عكسية تمثلت في التقليل من الهجرة وزيادة السكان الفلسطينيين، وليس أدل على ذلك من أن معدل النمو السكاني السنوي، في القدس الشرقية، جاء مختلفاً عما هو عليه في بقية الضفة الغربية، وقد جرى تقدير متوسط لنسبة النمو السكاني في القدس الشرقية، للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٠، فكان ٣% قياساً إلى ١.٤ - ١.٥% في الضفة الغربية. وفي مايو ١٩٦٧ كان عدد سكان القدس الشرقية ٨٠ ألف نسمة، وأصبح عددهم في سبتمبر من نفس العام ٦٧ ألف نسمة، ومع نهاية عام ١٩٨٢ بلغ عددهم ١٢٠ ألف نسمة (أي ١٤% من مجموع سكان القدس الشرقية والضفة الغربية معاً) [٢٦] وظل النمو السكاني في القدس الشرقية ثابتاً في حدود ٣% سنوياً، وهو أعلى من النمو السكاني اليهودي، مما أدى إلى تغيير طفيف في بنية المدنية الديمغرافية، فقد نقصت الأغلبية اليهودية بنسبة ٣-٤% في ستة عشر عاماً. أما فيما يتعلق بالنمو السكاني في القدس الكبرى خارج حدود بلدية القدس، فتشير التقديرات إلى معدل نمو متشابه قدره ٣% في المنطقة المحيطة بالمدينة. وفي عام ١٩٦٩ كان ٣٧% من مجموع سكان المناطق الجنوبية، في الضفة الغربية، يقطنون في منطقة القدس الكبرى[٢٧].

لمواجهة ذلك عمدت إسرائيل، في ظل غياب آليات دولية فعالة لردع العمل الصهيوني إلى حرق المسجد الأقصى في ٩ أغسطس ١٩٦٩، ولم تكن عوامل القلق والحوادث المتبادلة بين الجانبين، والتي سبقت هذا الحادث، هي كل ما أدى إليه، ولكن ظل المخطط الإسرائيلي لتهويد القدس هو الدافع والمحرك لمثل هذه الأحداث. وقد جاء رد الفعل العربي، للدفاع عن عروبة وأسلمة القدس، ليسجل بداية الإرهاصات الأولى لتحرك عربي وإسلامي منظم، تمثل في عقد مؤتمر قمة عربي في الرباط في ١٩٦٩/٩/٢٤، والذي انبثق عنه تكوين لجنة دائمة تسمى "لجنة القدس"، تتولى متابعة القرارات التي يصدرها المؤتمر الإسلامي؛ الذي أصدر سلسلة من القرارات أدان فيها حرق المسجد الأقصى، هذا بالإضافة للقرارات العديدة التي أصدرتها جامعة الدول العربية.

وهذا ما يدفعنا للتساؤل عما فعلته هذه القرارات والمؤتمرات لحماية القدس، وهل وفرت لها الضمانات اللازمة؟! لا سيما وأن قوة القرار لا تكمن في صدوره، بقدر ما تكمن في القدرة على تفعيله، وفي هذا الصدد ظلت القرارات العربية قيد التنفيذ لما اتسمت به من ضعف وعدم جدية.. وهذه هي المعضلة الحقيقية التي سيقود فهمها لحل إشكالية الدور العربي لإنقاذ القدس من التهويد، والذي اتسم باللامنهجية واللا استراتيجية، مقابل العمل الإسرائيلي المنظم والمتواصل في هذا المجال!، وهذا ما مكن رئيسة الوزراء الإسرائيلية "جولدا مائير" من نسف قرارات المؤتمر الإسلامي؛ عندما أعلنت عن عزم الحكومة الإسرائيلية ترميم المسجد الأقصى على نفقتها[٢٨] ، وتزامن ذلك مع ما أثبتته التحقيقات

من أن من قام بهذا العمل لم يكن عميلاً يهودياً ولكنه استرالي من أتباع طائفة مسيحية متطرفة[٢٩].

وبصرف النظر عن صدق هذه التحقيقات من عدمه، فإن ما يعنينا هنا هو النهج الإسرائيلي الذي استمر يحقق النجاح تلو الآخر، فهو بالإضافة لسياسته التدريجية في تنفيذ مخططه الاستراتيجي، فإنه قادر أيضاً على استيعاب الأزمات الكبرى التي يمكن أن تقلب المجتمع الدولي ضده، ويحولها لصالحه، لينتهي الأمر بتعاطف معظم وأهم الأطراف معه، وفي هذا الإطار لا يمكن أن نلقي باللوم على إسرائيل ومخططاتها، أو على المجتمع الدولي والأممي وتعاطفه معها. إن كل ما فعلته إسرائيل أنها حلمت أو قل توهمت ثم حولت هذه الأوهام لأيديولوجية، ولقوة حية وفعالة، ونكيان يمارس وجوده وحقوقه تحت مظلة قانونية، وبذلك تكون قد نجحت في فرض أطماعها على المجتمع الدولي، لدرجة أنها جعلت من أمن إسرائيل الشغل الشاغل لهذا المجتمع[٣٠]، في مقابل حق عربي سطره التاريخ، وتنطق به الأرض والوثائق وشعوب العالم، ليتحول هذا الحق لوهم لوهن القوى العربية، ومحدودية نضالها وعدم مقدرتها على تفعيل قراراتها.

فكرة المستوطنات:

هي فكرة قديمة تعود إلى ما قبل القرن الماضي، عندما طرح لورنس أوليفانت – عضو البرلمان الإنجليزي – (١٨٢٠-١٨٨٨) فكرة إنشاء مستوطنة يهودية شرق الأردن شمال البحر الميت، مشجعاً استعمار اليهود لفلسطين، وكان هذا الطرح من خلال كتابه "أرض جلعاد" الذي نشر عام ١٨٨٠. وفي عام ١٨٧٨ كانت مجموعة من يهود القدس قد تمكنت من تأسيس مستوطنة بتاح تكفا، وفي ١٨٨٢ تم إنشاء ثلاث مستوطنات هي: ريشون ليتسيون، وزخرون يعقوب، وروش بينا، وفي عام ١٨٨٣ أسست مستوطنة يسود همعليه وعفرون، ومستوطنة حديرا عام ١٨٨٤، وفي عام ١٨٩٠ أسست مستوطنات رحويوت ومشمار هارون. ويعد المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني، عام ١٨٩٨، وصل عدد المستوطنات اليهودية لـ ٢٢ مستوطنة، واستمر هذا العدد في التزايد، ولكن الانطلاقة الكبرى في هذا المجال جاءت بعد الإعلان عن قيام إسرائيل في مايو ١٩٤٨[٣١].

وتعد الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ فترة تأسيس الكيان الصهيوني لتنطلق بعدها أخطر وأوسع مرحلة في بناء المستوطنات، وهي تشمل الفترة من عام ١٩٦٧-٢٠٠٨، بعد احتلالها لباقي القدس وفلسطين[٣٢]. وساعدت بعض الإدارات مثل الصندوق القومي اليهودي (إلكيرن كايمت)، وإدارة الاستيطان في الوكالة اليهودية[٣٣] على توفير الأموال اللازمة للمهاجرين[٣٤]. والحقيقة أن مشاركة كل مؤسسات ووزارات الدولة الإسرائيلية، في تنفيذ عملية الاستيطان، هو ما قاد لنجاحها[٣٥].

ولما كان هدفهم زيادة عدد اليهود في القدس؛ فقد دفعهم ذلك للتركيز بعد عام ١٩٦٧ أي بعد احتلال القدس الشرقية ٢٨ يونيو ١٩٦٧، لاختراق البلدة القديمة وأحياء القدس الشرقية، وبالفعل وصلت كثافتهم العددية نسبة أعلى من الفلسطينيين، ذلك أن

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

الهدف كان يتجه لخفض نسبة المواطنين الفلسطينيين في القدس كلها لما لا يتجاوز ٢٠%. وفي عام ١٩٨٦ وصل عدد المستوطنين الصهاينة في الأحياء الاستيطانية، حول القدس القديمة، لـ ١٤٨.٠٠٠ مستوطن، مقابل ٣٥١.٠٠٠ مواطن عربي، أما إجمالي الصهاينة في كل القدس فوصل لـ ٧١.٥% من إجمالي سكان المدينة، أي ٣٣١.٠٠٠ مستوطن داخل الحدود الإدارية للقدس(٣٦).

وتزامنت خطة الزيادة السكانية للمستوطنين في القدس، مع الزيادة المكانية لها بعدما نجحت إسرائيل في توسيع حدود بلدية القدس الشرقية، والتي كانت تضم عند احتلالها عام ١٩٦٧ (٦.٥كم) بضم أراضي من الضفة الغربية إليها ما يعادل (٧٠كم)، وبذلك أصبحت حدود البلدية الجديدة تضم (١٠٨كم) (القدس الشرقية والغربية) أي ٢٨% من الضفة الغربية وذلك لفرض غالبية ديموغرافية يهودية في قسمي المدينة، وبذلك يتم عزل واستثناء المناطق الفلسطينية الآهلة مثل: الرام وأبو ديس والعيزرية ومخيم قلنديا. ولاستكمال هذا المخطط؛ كان لابد من أن تتم عملية الإخلاء والطرد للفلسطينيين سكان البلدة القديمة، وهكذا تتم عملية عزل القدس الكبرى عن الضفة الغربية، تمهيداً لضمها لإسرائيل – وهو المخطط الذي بدأ فور الاحتلال في ٢٨ يونيو ١٩٦٧. أما الخطة التالية في الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس، فقد اعتمدت على استيطان استعماري في البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها، وإنشاء أحياء يهودية وشبكة طرق لربط القدس الشرقية بالمنطقة اليهودية الآهلة بالسكان، وفي هذا الصدد أعربت إدارة تيدي كوليك عن قلقها تجاه النمو السكاني الفلسطيني في القدس، وأصبح من المتعارف عليه اعتبار الأراضي المملوكة للفلسطينيين مناطق خضراء أو غير مستعملة، لتبرير مصادرتها. واعتماداً على قانون الأراضي واستعمالها للمنفعة العامة، وهو القانون الصادر عن الانتداب البريطاني عام ١٩٤٣، فإن وزير المالية يعد مكلفا بمصادرة الأراضي ذات الملكية الخاصة لأغراض المنفعة العامة، ولذلك جرى بين عامي ١٩٦٧–١٩٩٦ مصادرة حوالي (٢٣٥٠٠) دونم من الفلسطينيين في القدس الشرقية(٣٧).

وفي إطار توسيع ما يسمى بحدود القدس شرقاً وشمالاً، لإحكام السيطرة عليها، صودرت الأراضي لإقامة المستوطنات بداخلها وحولها، فصادرت ٤٠% من مساحة القدس العربية، وطردت سكانها، وأنشأت الحي اليهودي مكان حارة الشرف "المغاربة" الفلسطينية – التي يرجع تأسيسها إلى عهد الفاتح صلاح الدين – كما أقامت حولها ١٥ مستوطنة تحيط بالمدينة المقدسة من جميع الجهات.

ففي الشمال، والشمال الغربي، أقامت مستوطنات النبي يعقوب، وصودرت أراضيها الفلسطينية عام ١٩٦٨، وراموت وصودرت أراضيها عام ١٩٧٠، والجامعة العبرية من عام ١٩٢٤ –١٩٦٧، ففي عام ١٩٢٤ صودر جزء من أراضيها، وفي عام ١٩٦٧ صودر المزيد من الأراضي، وريخس شعفاط (جبعات هاشعفاط) وصودرت أراضيها عام ١٩٧٠ وتأسست عام ١٩٩٠، رامات أشكول (جبعات همفتار) صودرت أراضيها عام

١٩٦٨ وتأسست في نفس العام، بسجات زئيف ويسجات عومر، عطروت صودرت أراضيها وأسست عام ١٩٧٠، التلة الفرنسية. وفي الجهة الجنوبية هناك مستوطنات جيلو صودرت أراضيها عام ١٩٧٠، وتأسست عام ١٩٧١، منتزه كندا*، جفعات همتوس وتأسست عام ١٩٩١، وهار حوماه صودرت أراضيها عام ١٩٩٠ وتأسست عام ١٩٩١[٣٨].

أما من الشرق، فهناك مستوطنات معاليه أدوميم* وكدار اللتان تدخلان مع مستوطنة جفعات زئيف، في الشمال ضمن حدود القدس الكبرى، أما مستوطنة معاليه أدوميم فقد أقيمت في ٨ أغسطس ١٩٧٩ كمستوطنة دينية، وفي عام ١٩٩٢ تقرر تحويلها إلى مدينة، وأصبحت أول مدينة إسرائيلية في الضفة الغربية، تقع في إطار ما يسمى القدس الكبرى، على طريق القدس – أريحا، وعلى بعد ٦ كم إلى الشرق من القدس، ومستوطنة كيدار (نيئوت أدميم) وأقيمت في ١٩ يناير ١٩٨٥، أما مستعمرة ميشور أدوميم فقد شرع في إقامتها كمعسكر عام ١٩٧٤، وقررت الحكومة الإسرائيلية أن تكون منطقة صناعية متخصصة في الصناعات الثقيلة، ثم تحولت عام ١٩٧٧ إلى مستوطنة صناعية دائمة، باقتراح من موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، في إطار إكمال الطوق الشرقي لما يسمى القدس الكبرى، وهي تقع على طريق القدس أريحا على بعد حوالي ١٣كم إلى الشرق من القدس، وفي ٢٦ يوليو ١٩٨٢ أقيمت مستوطنة غنتوت (علمون) وهي تقع إلى الشرق من القدس، وفي عام ١٩٩٥ أقيمت قرية داود غرب باب الخليل في أراضي المنطقة الحرام، وذلك بهدف دمج قسمي مدينة القدس الشرقية مع القدس الغربية. أما الأراضي التي أقيمت عليها عام ١٩٩٥، فكانت قد صودرت من أملاك عربية وأملاك الكنيسة، أما مستوطنة جبل أبو غنيم فقد صدر قرار من الحكومة الإسرائيلية ببناء هذه المستوطنة في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية عام ١٩٩٧، بهدف طمس عروبة المدينة المقدسة، وإحكام الطوق الاستيطاني حولها وداخلها[٣٩].

وبذلك تمكنت إسرائيل من إحاطة المدينة المقدسة بطوق استيطاني عزلها تماماً عن محيطها الفلسطيني، ففصلت المستوطنات الشمالية القدس عن شمال الضفة الغربية، حيث محافظات رام الله ونابلس وباقي المحافظات، أما المستوطنات الجنوبية فعملت على عزل القدس عن محافظات بيت لحم والخليل، ولم تكتف إسرائيل بذلك، إذ صاحب هذه الإجراءات الاستيطانية ممارسات لا إنسانية مثل: منع سكان الضفة الغربية من الدخول إلى مدينة القدس، ووضعت أمام من يريدون الدخول إليها، أو الذهاب للمسجد الأقصى، مجموعة من العراقيل القاسية تمثلت في: الحواجز العسكرية المتعددة والمنتشرة على طول الطريق المؤدية إلى القدس[٤٠].

وفي النهاية، ساهمت كل هذه الإجراءات، ليس فقط في عزل مدينة القدس وضواحيها عن محيطها الفلسطيني بل وقطع التواصل الجغرافي بين أنحائها، والحيلولة

دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، هذا خلاف تشويه النمط العمراني للقدس العتيقة والقرى الفلسطينية المحيطة بها، بالإضافة للاتجاه لهدم المسجد الأقصى[٤١]. ويعد إقامة هذا العدد من المستوطنات إلى حدود القدس الإدارية؛ أصبح عدد الصهاينة في عام ١٩٩٢ في شرق القدس، ولأول مرة في التاريخ، أعلى من عدد المواطنين الفلسطينيين إذ بلغ عدد المستوطنين مائة وستين ألفا، مقابل مائة وخمس وخمسين ألف عربي فلسطيني. أما في كل القدس، فبلغ عدد المستوطنين اليهود أربعمائة وسبعة آلاف مستوطن، مقابل مائلة وواحد وستين ألف مواطن فلسطيني ما اعتبره الصهاينة نسبة زائدة لأعداد الفلسطينيين الذين يتكاثرون بمعدلات طبيعية هي الأعلى في العالم، ما أدى لارتفاع نسبتهم عام ٢٠٠١ إلى ٣٢%، مقابل ٢٧% مطلع السبعينات، وحتى عام ٢٠٠٠ كانت الغالبية الساحقة من سكان البلدة القديمة هي من الفلسطينيين البالغ عددهم ٣٣٠٠٠، مقابل ٣٠٠٠ مستوطن صهيوني[٤٢].

وعلى الرغم من مواقف الدول العربية الرافضة للاستيطان، وإقامة المستوطنات باعتباره أمر مخالف لقواعد القانون الدولي، إلا أن إسرائيل استمرت في سياستها الرامية إلى إفراغ الأراضي المحتلة من أصحابها الشرعيين وإحلال المستوطنين محلهم، ولم تسهم مواقف العرب ومفاوضاتهم لوقف بناء هذه المستوطنات إلا إلى زيادة وتيرتها، بهدف خلق واقع حي يخضع القدس كلياً للمخطط الإسرائيلي.

ARCHIVE

المستوطنات في مشروعات السياسة الإسرائيلية

تعاطت الحياة السياسية الإسرائيلية جملة مشاريع هامة؛ كان إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في القدس أحد أهم نتائجها:-

١- مشروع آلون ١٩٦٧*

جاء هذا المشروع بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بحوالي شهر، وبرغم أن يغئال آلون اعتمد في مشروعه على أفكار بن جوريون، إلا أن مشروعه كان أكثر تفصيلاً ووضوحاً، وقد اشتهر هذا المشروع لاحقاً بأنه أول المشاريع الإسرائيلية التي وضعت لحل معضلة الأراضي المحتلة ودعا آلون في مشروعه لضم بعض المناطق للدونة كجزء لا يتجزأ من سيادتها، وفيما يتعلق بالقدس؛ حث على العمل على إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس، الأمر الذي ترجم عملياً على مدى السنين الماضية، لدرجة أن المدينة المقدسة أصبحت محاطة تقريباً بالمستوطنات اليهودية[٤٣].

٢- وثيقة غاليلي ١٩٧٣*

طرحت هذه الوثيقة، التي تضمنت أفكار زعماء حزب العمل، على مركز الحزب في ١٦ أغسطس ١٩٧٣، وغدت أساس برنامج الحزب في انتخابات الكنيست التي جرت في كانون أول، ديسمبر ١٩٧٣، ودعت الوثيقة فيما يتعلق بالقدس إلى مواصلة الإسكان

والتنمية الصناعية في القدس وضواحيها بهدف تثبيت الأقدام فيها، وإلى استغلال الأراضي التي وصفتها بأنها "أراضي دولة"، في نطاق المنطقة الواقعة شرقي القدس، كما دعت الوثيقة إلى تطبيق قرار الحكومة الصادر في ١٣/٩/١٩٧٠، بشأن التوطين في منطقة النبي صموئيل(٤٤).

٣- مشروع يعقوبي ١٩٨٨*

طرح هذا المشروع في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، وبرغم أن جاد يعقوبي يحسب من معسكر اليسار، ويصنف على أنه من المعتدلين، إلا أن طرحه لا يختلف عن طرح الليكود وهذا دليل آخر على أن القادة الإسرائيليين، مهما اختلفت انتماءاتهم الحزبية إلا أنهم يلتقون في مسار واحد وهو: عدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. وجاء طرح يعقوبي لجملة نقاط دعى إسرائيل لعدم التفريط فيها والتمسك بها في أية مفاوضات مستقبلية، وذكر القدس بأنها لن تكون موضوعاً للحوار مع الفلسطينيين وسيتم بحث أية ترتيبات ممكنة تستهدف مراعاة الحساسية الدينية للعرب في القدس، ولكن في تاريخ متأخر، عندما يكون دافع التعايش السلمي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قد تطور(٤٥)، تماماً حينما اتفقت خطة كل من إسحق شامير وإسحاق رابين، مايو ١٩٨٩، والمسماة بـ "مبادرة السلام الإسرائيلية" حول القدس، إذ جاء بها "القدس كعاصمة لإسرائيل ليست أمراً مطروحاً للنقاش"(٤٦).

٤- مشروع شارون ١٩٨٩*

قدم هذا المشروع رسمياً في ٢٩ مارس ١٩٨٩، رداً على الانتفاضة، بمحاولة إيجاد حلول – هي في الواقع أوهام – للمشاكل القائمة بين الجانبين، ومن هنا كان طرحهم لموضوع الحكم الذاتي للفلسطينيين طرحاً غير جاد، ففي هذا الإطار ذكر شارون أن "الحكم الذاتي هنا لا يخص الأرض وإنما السكان... والقدس ستبقى موحدة دون أي مكان للآخرين فيها"، ودعا هذا المشروع إلى تعزيز وتوسيع الانتشار الاستيطاني في منطقة القدس الشرقية، وغزو البلدة القديمة من القدس بكثافة استيطانية، وذلك بعد إغلاق ومصادرة معظم المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس وغيرها وإبعاد رؤساء الانتفاضة المعروفين في منطقة القدس الشرقية(٤٧) . واختتمت كل هذه المشاريع بإجماع الحكومة الإسرائيلية ممثلة في حزبيها الكبيرين الليكود والتجمع، على التصريح بأن "القدس الكاملة عاصمة إسرائيل الأبدية مدينة موحدة، بسيادة إسرائيلية غير قابلة للتقسيم، "هذا ما جاء في البند السادس من وثيقة الخطوط الأساسية للحكومة الائتلافية الموسعة(٤٨).

ولعل ما سبق يوضح مدى الإجماع الإسرائيلي، بكل أطيافه، على تنفيذ مخططاته وإن وجدت خلافات في وجهات النظر المتعلقة بالمسائل الرئيسية في القضية الفلسطينية؛ فيمكن السيطرة عليها وتوجيهها في الإطار الذي يخدم مسار المصلحة الإسرائيلية، ويجهض في نفس الوقت المحاولات الفلسطينية الرامية للوصول إلى حقوقها، وليس أدل

على ذلك مما ذكره كل من شامير أمام مؤتمر "التضامن اليهودي مع إسرائيل" والذي عقد في القدس في ٢٠ مارس ١٩٨٩، من أن "القدس ستبقى موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية في أي تسوية يتم التوصل إليها"، وشمعون بيرس رئيس حزب العمل والقائم بأعمال رئيس الوزراء، من أن "مدينة القدس ستبقى موحدة والمستوطنات القائمة لن تحل، وسيتم ضمان حرية الحركة وحرية العبادة في الأماكن المقدسة"(٤٩).

وهكذا، فإن تصريحات القيادة الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية القدس بأنها عاصمة إسرائيل الأبدية، الموحدة الخاضعة للسيادة الإسرائيلية وغير القابلة للتقسيم، تكون قد تلاقت مع إجراءات السلطة الإسرائيلية التي دعمت دوماً تلك التصريحات، منذ الإعلان عن ضم القدس الشرقية العربية رسمياً، وتوحيد القدس الشرقية والغربية، لتصير مدينة القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية. وحتى عام ١٩٨٩ عندما انفجرت الانتفاضة الفلسطينية، كانت تصريحات القيادة الإسرائيلية أكثر حسماً وصرامة في موضوع القدس.

القدس ما بين التفعيل والتصعيد:

كانت هناك دوماً محاولات يائسة لتفعيل القرارات الدولية الخاصة بالقدس، في ظل تصعيد مستمر للاستيطان اليهودي بها، ذلك أنه من العبث التصور بأن عملية تصعيد الاستيطان اليهودي، في القدس، كان وليد لحظة ما كعام ١٩٨٠ – تاريخ إعلان ضم القدس الشرقية – ، أو حتى عام ١٩٦٧ – تاريخ احتلالها – وإنما جاء في إطار مشروعها العنصري "القدس الكبرى"، الذي دخل حيز التنفيذ منذ اليوم الأول لاحتلال إسرائيل للقدس الشرقية، والذي خطط له أن يحقق خلال خمسين عاماً تهويداً كاملاً للمدينة يشمل تغيير الطابع الديمغرافي "السكاني" للمدينة، لتصبح ذات أغلبية يهودية مطلقة، وتتمشى هذه السياسة، جنباً إلى جنب، مع التخلص من كل ما يؤكد على الحق التاريخي لغير اليهود وذلك باجتثاث المعالم الدينية والتاريخية الإسلامية والمسيحية على حد سواء.

وفي إطار ذلك رفضت إسرائيل الالتزام بوثيقة جنيف التي قدمت، وبشكل أفضل، مشروع تسوية دائمة لقضية القدس(٥٠)، أو حتى الاعتراف بالقرارات الدولية والتي بلغت ١٩ قراراً، اعتبرت جميعها القدس أرضاً محتلة. ودعم ذلك بقرار صدر عن الكنيست، أواخر عام ٢٠٠٧، بعدم التنازل عن شرقي القدس في أي حل تتوصل له حكوماتهم، إلا إذا حصل على غالبية ثلثي الأعضاء، أي ٨٠ من أصل ١٢٠ عضواً، ما يبدو أنه غير ممكن في ظل وجود حكومة أكثر يمينية وتطرفاً مما في السابق(٥١). ونفس النهج كان مع قرارات مجلس الأمن رقم ١٨١، ٢٤٢، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٣، والصادر في ٩ ديسمبر ١٩٤٩، والذي منح القدس، مدينة الديانات السماوية الثلاث، وضعاً دولياً خاصاً، مع التأكيد على حماية الأماكن المقدسة فيها، وعلى احترام الخصوصيات الدينية والثقافية والاجتماعية لجميع سكانها، لكن إسرائيل لم تكتف بعدم احترامها للقرار عندما

تمادت لأبعد من ذلك حتى باتت الصلاة في المسجد الأقصى محرمة حتى على أبناء القدس الذين تقل أعمارهم عن الـ ٥٠ عاماً، ولم يكن أبناء الطائفة المسيحية بأحسن حال من المسلمين، ذلك أن الأحكام العرفية المفروضة على المدينة منذ عام ١٩٦٧ لم تثتثنهم(٥٢).

وبعد ضمها القدس في ١٩٦٧، وتوسيع نطاق سياستها الاستيطانية، أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات التي أدانت إسرائيل في هذا الشأن، واتسمت هذه القرارات بأنها كانت مؤيدة على نطاق واسع، حتى تلك الدول التي عرفت بتأييدها لإسرائيل؛ لم تجد بداً من المشاركة في استنكار سياسة إسرائيل بخصوص القدس. فبعد أقل من شهر واحد على وقف إطلاق النار، في يونيو ١٩٦٧، وافقت الجمعية العمومية في ٤ يوليو ١٩٦٧ بأغلبية ٩٩ صوتاً، وامتناع عشرين دولة عن التصويت، على مشروع قرار باكستاني (رقم ٢٢٥٣) نص على أن "الجمعية العامة تعتبر الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس غير مشروعة". وفي ١٤ يوليو ١٩٦٧ كررت الجمعية العامة بالأغلبية مطالبتها لإسرائيل بإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها إزاء القدس، والامتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه تغيير وضع القدس مذكراً بقرارها رقم ٢٢٥٣ في ٤ يوليو ١٩٦٧(٥٣).

ومن جانبه اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات، ففي ٢٧ أبريل ١٩٦٨ أصدر قراراً طالب فيه إسرائيل بالامتناع عن القيام بعرض عسكري في القدس. وفي ٢١ مايو ١٩٦٨ أعرب في قرار له، عن أسفه لعدم تقيد إسرائيل بالقرارات التي أصدرها المجلس بشأن القدس(٥٤). وفي دورتها عام ١٩٧٥ أصدرت الجمعية العامة أربعة قرارات هامة، جاء الرابع فيها بخصوص القدس، فنص على اعتبار كافة الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتغيير الأوضاع السياسية الأساسية، والشعائر الدينية لسكان القدس، وفي مسجد الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل لاغية وغير مشروعة، وطالب القرار إسرائيل بالكف فوراً عن الاستمرار في هذه الإجراءات، وصوت لصالح هذا القرار ٨٢ صوتاً ضد ٥ أصوت. والجدير بالذكر أن الجمعية العامة أقرت في هذه الدورة، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. ومن هنا اتسم رد الفعل الإسرائيلي لقرارات الدورة في مجملها بالعنف والاستخفاف. برغم أن القرار مؤيد بالأغلبية، بل وتجاوز الثلثين بكثير(٥٥).

أما جلسة مجلس الأمن المنعقدة في مارس ١٩٧٦، فقد شهدت تحركاً ملموساً إزاء هذه الإشكالية حينما تقدمت الدول الخمس (بينين – داهومي، باكستان، غانا، بناما، تنزانيا) بمشروع قرار تضمن ثلاثة عناصر هي:

١- الإعراب عن الأسف لأن إسرائيل لم توقف عملياتها لتغيير معالم مدينة القدس.
٢- مطالبة إسرائيل بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات ضد سكان المناطق المحتلة.
٣- دعوة إسرائيل لاحترام ومراعاة حرية الأماكن المقدسة الواقعة تحت الاحتلال، والتوقف عن التنقيب والحفريات في الأراضي العربية.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدامها الفيتو، أوقفت صدور القرار برغم أن مندوبها أدان في خطابه سياسة إسرائيل الاستيطانية[٥٦].

لم تستطع الأمم المتحدة، حيال ذلك، فعل شئ، فلم تسمح لها إسرائيل بممارسة أية سلطة إدارية على القدس. كما أنها اعتبرت أن إسرائيل ألحقت القدس بها باللجوء للقوة العسكرية والاحتلال بالرغم من قراري مجلس الأمن ١٨١، ٢٤٢، وقرار الجمعية العامة ٣٠٣ الذي نص على أن أي إجراء تتخذه حكومة ما لا يمكن أن يمنع الهيئة المشرفة* من الحفاظ على وضعية مدينة القدس كما تبنتها. فقد باتت هذه الهيئة معطلة منذ عام ١٩٩٤، وسريان اتفاقية أوسلو[٥٧] التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٣، والتي أعطت للقدس وضعاً دولياً خاصاً[٥٨] ، إذ وصل عدد المستوطنين آنذاك في القدس لـ ١٥٣ ألفاً، وفي وء ذلك اعتبرت دائرة العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير، أن الحملة الإسرائيلية المتصاعدة في القدس تشكل "اضطهاداً دينياً يمارسه الاحتلال بحق المسلمين والمسيحيين، وانتهاكاً فاضحاً لكافة الأعراف والقوانين الدولية التي كفلت الحرية الدينية" مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته الأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة من خطر التهويد المتواصل"[٥٩] باعتبار إسرائيل البلد الوحيد الذي يجعل من الدين والأيدولوجية سبباً لطرد شعب من أرضه وإحلال كل من يقول بأنه من الدين اليهودي مكانه، ولا يوجد اتفاق موقع يقر بعودة الست ملايين فلسطيني، الذين شردوا في أنحاء المعمورة، إلى وطنهم. أما قرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم وبلداتهم، وتعويضهم عما خسروه[٦٠]، فشأنه شأن غيره من القرارات التي لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

وسبق لمركز القدس الفلسطيني للحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ أن حذر من تصعيد نوعي في الاستيطان اليهودي بالقدس المحتلة، يستهدف تهويد البلدة القديمة بالكامل وتشديد قبضة الاحتلال على المدينة المقدسة[٦١]. كما ذكرت تقارير حقوقية فلسطينية أن التصعيد الإسرائيلي في القدس المحتلة، والذي كان هدم منازل المقدسيين أحد أشكاله، هو الأخطر منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧، وحذرت التقارير من مشاريع استيطانية هي الأكبر منذ عام ١٩٤٨ وصودق عليها وتهدف إلى زيادة عدد اليهود في المدينة، وتركزت عمليات الهدم داخل أسوار البلدة القديمة والأحياء المتاخمة لها في الضواحي والبلديات الواقعة على الحدود البلدية المصطنعة للقدس. وخاصة في العيزرية وجبع وفحماس، ومناطق انتشار العشائر البدوية شرق القدس وعلى امتداد مناطق الخان الأحمر. وبينما يجري التضييق على الفلسطينيين بوضع قيود صارمة على تراخيص البناء، ترعى البلدية ووزارة البناء والإسكان الإسرائيليتين، مشاريع البناء الاستيطاني الضخم في البلدة القديمة وسلوان وجبل الزيتون، والشيخ جراح ورأس العمود وفي المستوطنات القائمة على أراض فلسطينية[٦٢].

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد قررت، في وقت سابق، عدم إمكانية منح تراخيص بناء، أو فتح أي ملف تنظيم هيكلي، لأي من الأبنية التي شيدها المقدسيون في البلدة القديمة، مستندة إلى مخطط هيكلي أقرته الحكومة الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧، ومنعت بموجبه إضافة أي بناء للأبنية الموجودة داخل البلدة القديمة في القدس، بحجة عدم المساس بالطابع التاريخي والديني للمدينة المقدسة. وفي المقابل فإنه قد تم استثناء الحي اليهودي في البلدة القديمة، الذي وضعت له مخططات هيكلية مختلفة، تسمح له بإقامة مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة[٦٣].

ولا يخفى الهدف الكامن خلف كل هذه الإجراءات وهو: تفريغ القدس من سكانها العرب، وعزلها نهائياً عن الضفة الغربية، على اعتبار أنها موضوع غير قابل للتفاوض بشأنه، ذلك أن تهويد المدينة سيقود للوصول للهدف الأسمى وهو: هدم المسجد الأقصى[٦٤]، وتتماشى عملية الهدف، بشكل ممنهج ومنظم مع عمليات الاستيلاء على منازل المقدسيين والحفريات عند أساسيات المسجد الأقصى، والأنفاق التي باتت تهدد مبناه، بالإضافة للتأثير على الوجود الحضاري الإسلامي وأسرلته[٦٥]. وفي النهاية لم تسفر كل هذه الحفريات تحت الأقصى الشريف عن أثر يهودي واحد، حسب ما ذكره عالما آثار صهيونيان مرموقان، شككا في صحة نصوص تضمنتها التوراة بشأن مكانة القدس لدى اليهود، واستبعدا بناء الهيكل في عهد سليمان[٦٦].

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام: لماذا كل هذا التحدي الإسرائيلي لقرارات المجتمع الدولي الممثل في أممه المتحدة، ألعدم جدية هذه القرارات، ما دفع إسرائيل للتمادي في هذا المجال، طالما أن رفضها التام والمستمر لا يعرضها لأي نوع من أنواع العقوبات من قبل هذا المجتمع، أم لأن التعاطي العربي لهذه القضية اتسم بالتراخي ومحدودية النضال، بعد أن وضعوا ردود أفعالهم في قوالب جامدة تمثلت في: الملتقيات والقمم التي خرجت بمواقف موحدة إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المتتالية، ولكنها افتقدت الفاعلية مقابل عمل جاد وحاسم لقوات الاحتلال الإسرائيلي، لتحقيق هدف بعينه وهو: فرض الأمر الواقع على الجميع من خلال تكريس احتلالها لمدينة القدس؟!

الموقف الدولي:

تباين الموقف الدولي إزاء موضوع الاستيطان ما بين مؤيد ومعارض، فقد عارضته دول أوروبا، وعبرت في أكثر من مناسبة بأنه غير شرعي وعقبة أمام السلام، لكنها لم تستطع اتخاذ مواقف ملزمة، بسبب الضغوط الأمريكية التي اتسمت بمعارضة شكلية للاستيطان، دون أن ترقى لممارسة فاعلة تجبر إسرائيل على التوقف. ففي ٢٦ مارس ١٩٧٦، وقفت أمريكا ضد مشروع قرار يدين العمليات الإسرائيلية في القدس، بالرغم من أن خطاب مندوبها "وليم سكرانتون" قد تضمن إدانة لسياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة، واعتبرها خرقاً وانتهاكاً لقواعد القانون الدولي، وعقبة في طريق

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

المباحثات نحو السلام. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة مارست حق النقض، يوم ٢٦ مارس ١٩٧٦، وأوقفت صدور هذا القرار[٦٧].

ومنذ ١٩٩٠ أخذ الكونجرس الأمريكي يجاري الكنيست، عندما تبنى قرار مجلس الشيوخ رقم ١٠٦، الذي أعلن فيه أن الكونجرس يؤمن بشدة بأن القدس ينبغي أن تبقى مقسمة وأن تحترم بها حقوق كل الجماعات العرقية والدينية، واتبع الكونجرس هذا بإصدار قرارات عديدة، كان أخطرها قانون الكونجرس بشأن القدس، الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذي احتوى على مغالطات عدة أبرزها: أن القدس كانت عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ٣ آلاف عام، وأنها كانت مركزية لليهودية، وقد ذكرت في التوراة ٧٦٦ مرة، والزعم بأنها لم تذكر بالاسم في القرآن، وأن القدس هي مقر الحكومة الإسرائيلية، بما فيها الرئيس والبرلمان والمحكمة العليا[٦٨].

أما بريطانيا فإنها تنظر للقدس على أنها عاصمة لدولتين، ولديها في القدس الشرقية قنصلية عامة، وقنصل عام ليس معتمداً لدى أية دولة، وهذا تعبير عن وجهة النظر البريطانية بأنه ليس لأي دولة سيادة على القدس، أما بشأن المستوطنات فقد عدتها بريطانيا غير قانونية، بموجب القانون الدولي، وهذا يشمل المستوطنات في كل من القدس الشرقية وفي الضفة الغربية، وأن التوسع فيها عقبة أمام عملية السلام، وفيه انتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب مؤتمر أنا بوليس وخارطة الطريق[٦٩]. كما عارضت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي هدم البيوت وطرد السكان من القدس الشرقية[٧٠]. وفيما يتعلق بفرنسا فقد أعربت مؤخراً على لسان وزير خارجيتها، عن أسفها لاستمرار السياسة الإسرائيلية الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة[٧١].

وبرغم ذلك فإن إسرائيل مستمرة في مسلسل التحدي، ماضية في طريقها لتحقيق هدفها المنشود، فكما لم تلتزم لا باتفاقية أوسلو، ولا بوثيقة جنيف من أجل السلام في الشرق الأوسط[٧٢] بهدف وضع المجتمع الدولي أمام واقع معين، وهو ما أكدت عليه هآرتس في تقريرها الذي أشار إلى أن "المستوطنات اليهودية، داخل أحياء القدس القديمة تهدف إلى خلق وضع غير قابل للتغيير، سيمنع أي إمكانية تسوية لموضوع القدس في إطار حل الدولتين"[٧٣].

ولا ننسى أن القدس تضم أكبر عدد من المستوطنات، ومن المساحة الكبرى من حيث الأراضي الاستيطانية، والبالغة ٤٥٦١٥ دونما، أي ما نسبته ٥٦.١٤ من مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنات في الضفة الغربية[٧٤] وفي النهاية تظل إسرائيل الدولة العبرية الوحيدة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا تملك حدوداً معلنة، بحيث تستمر في ضم الأراضي الفلسطينية، وهي الوحيدة التي اشترطت الأمم المتحدة لقبولها عودة اللاجئين الفلسطينيين، وقيام دولة عربية، ولم تحترم أي من الشرطين[٧٥].

ولأنها القدس، ولأنها جزء من فلسطين التي هي جزء من الكيان العربي، ولأن أحد طرفي النزاع هو الأقوى، والأكثر تنظيماً وتنسيقاً مع القوى العظمى، باعتباره امتداداً

لجذور الاستعمار الغربي للمنطقة، مقابل طرف ليس ضعيفاً فحسب، وليس مفتقداً للتنظيم فحسب، بل إن منافساته غير الشريفة، التي مورست بدعوى الدفاع عن هذه القضية، هي التي أضرت بالقضية وأدخلتها في هذا النفق المظلم، حتى غدا هؤلاء في معظم الأحيان لا يعلمون ماذا يريدون، أو ماذا يفعلون. وهنا نتذكر قول المولى عز وجل: بسم الله الرحمن الرحيم﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾. صدق الله العظيم.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

الهوامـــــش

* هو صهيوني ومؤسس صندوق استكشاف فلسطين.

١- د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، صـ١٣١-١٣٢.

٢- فارس شرعان، دفاعاً عن القدس، طبعة أولى، ١٩٩٢، صـ٤٣.

٣- جريدة النبأ ٢٠١٠/٣/٣، عدد ٨٩، ندوة بعنوان ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية في القدس.

٤- غازي فلاح، أسرلة الجغرافية العربية الفلسطينية، شئون فلسطينية، عدد ٢٠٩، ١٩٩٠، صـ١٥.

٥- عبد الوهاب كيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦، صـ ١٥ - ١٨.

٦- أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، رسالة ماجستير منشورة، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، صـ١٧.

٧- وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، صـ٢٠.

٨- أحمد بهاء الدين، إسرائيليات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، صـ١٤.

٩- ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام، ط أولى، صـ٩٢.

١٠- د. صلاح العقاد، قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥-١٩٥٦، معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨، صـ١٥.

١١- ميثاق الأمم المتحدة، المادة الأولى، الفقرة الثانية (إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها).

١٢- عبد الرحمن الصالحي، مسألة تدويل القدس، شئون فلسطين، عدد ٢٠٢، يناير ١٩٩٠، صـ٤٩.

١٣- فارس شرعان، دفاعاً عن القدس، عمان، ط أولى، ١٩٩٢، صـ٤٣.

١٤- كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة وعقائد ثلاث، ترجمة د. فاطمة نصر، د. محمد عناني، ١٩٩٨، صـ٦٣٩-٦٤٢.

١٥- كارين أرمسترونج، المرجع السابق، صـ٦٤٣.

١٦- نفس المصدر ، صـ٦٤٣.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

١٧- حسن شرين، فلسطين من الحروب التوسعية لتحقيق إسرائيل الكبرى حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها ١٩٤٨-٢٠٠٢، جـ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، صـ١٠٢٥.

١٨- غازي فلاح، أسرلة الجغرافية العربية الفلطسنية، شئون فلسطين، عدد ٢٠٩، ١٩٩٠، صـ١٥.

١٩- Domini QUE Vidal, létter de Jerusalem,lemond diplomatique, decembre, ٢٠٠٦.

٢٠- ياسر أبو شبانة، المرجع السابق، صـ٥٢.

٢١- كارين أرمسترونج، مرجع سابق، صـ٦٤٥.

٢٢- أنور محمود زناتي، محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، مركز دراسات الوحدة العربية، فارس شرعان، المرجع السابق، صـ١٢١.

٢٣- د. أحمد يوسف القرعي، توسيع بلدية القدس الكبرى في مخطط تهويدها، الأهرام ٢٠٠٣/١٠/٢٣، كارين أرمسترونج، المرجع السابق، صـ٦٤٥، ٦٤٦.

* محاولاً بذلك طمس الهوية العربية للقدس في تحد سافر لتاريخ عروبة القدس، برغم أن اليبوسيس (وهم بطن من بطون العرب الأوائل الذين نشأوا في الجزيرة العربية) هم أول من أسس مدينة القدس عام ٣٠٠٠ ق.م وأول من سكنوا أراضيها واستوطنوها وأقاموا أبنيتها وشيدوا معالمها وجعلوها حاضرة ملك لهم، وأكثر من هذا فالمدينة منذ نشأتها وحتى اليوم عربية اللسان حتى سادت في البلدان اللغة الكنعانية ثم الآرامية وكلتاهما مشتقة من اللغة العربية القديمة، وظلتا ساندتين حتى حلت اللغة العربية الحديثة بدخول العرب المسلمين إلى البلاد، ولعل أسماء القدس على مر الحقب التاريخية تؤكد عروبتها ومن هذه الأسماء: يبوس، نسبة لليبوسيين، كما أسماها الكنعانيون أورساليم أو مدينة السلام، والتسمية العبرية التي عرفت فيما بعد أورشليم مشتقة منها، وأسماها اليونانيون بروساليم، وكانت في أوائل الفتح الروماني تدعى هيروسليما ثم صارت هيروساليما ومن هنا أخذت الاسم الأوروبي جيروساليم، ومن عام ١٣٩ ميلادية وطيلة العهد المسيحي سميت المدينة (ايلياء) ومعناها بيت الله، أما القدس فكانت معروفة منذ أوائل الفتح الإسلامي أي منذ ق الرابع وحتى اليوم، أنظر أحمد يوسف القرعي، عروبة القدس، مناظرة تاريخية مع شارون، الأهرام ٢٠٠٥/٥/٢٤، و د. حسن ظاظا، القدس مدينة الله.. أم مدينة داود، مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٧٠، صـ٧-٣٥.

٢٤- وكالة القدس www.quds.net.com ، عبد الرحمن الصالحي، المرجع السابق، محمود زناني، المرجع السابق.

٢٥- كارين أرمسترونج، المرجع السابق، صـ٦٤٨، د. أحمد يوسف القرعي، المقال السابق.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

٢٦- ميرون بنفينستي، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، ترجمة ياسين جابر، دار الشروق، عمان، الأردن، ط أولى، ١٩٨٧، صـ١٨، ٣٠.

٢٧- نفس المصدر، صـ٣١.

٢٨- د. حسن ظاظا، المرجع السابق، صـ٣١.

٢٩- كارين أرمسترونج، المرجع السابق، صـ٦٦٠.

٣٠- التوزيع الديمغرافي في القدس، المركز الفلسطيني للإعلام www.palestine.info

٣١- محمد محفوظ جابر، الاستيطان الصهيوني في القدس ومستقبل المستوطنات فيها، دار فضاءات للنشر، الأردن.

٣٢- نفس المصدر، انظر أيضاً Israeli settlements, Palestine monitor Factsheet-Updated, ١٧ Dcember ٢٠٠٨, p١-٤.

٣٣- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٢/٢/١٦.

٣٤- يديعوت أحرنوت ١٩٧٥/٥/٢٢ نقلاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

٣٥- دافار ١٩٧٥/٦/٣، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

٣٦- التوزيع الديمغرافي في القدس، مصدر سابق.

٣٧- د/ أحمد يوسف القرعي، المقال السابق، د/ أسعد عبد الرحمن، استراتيجية ابتلاع القدس.. هل من مغيث؟، صحيفة الاتحاد الإماراتية ٢٠٠٦/٤/٢٨، Palestine-Israel Journal, August, ٢٠٠٩, p٤.

• شيدت الحكومة الإسرائيلية هذا المنتزه الضخم في منطقة اللطرون إلى الجنوب من القدس على أنقاض القرى الفلسطينية المدمرة في ١٩٧٥ على مساحة ٥٠٠٠ دونم، انظر: المستوطنات الإسرائيلية في القدس، اللجنة الملكية لشئون القدس www.rcjar.org.jo

٣٨- الاستيطان في القدس، مجلة المعرفة www.aljazeera.net، انظر أيضاً محمد محفوظ جابر، الاستيطان الصهيوني في القدس ومستقبل المستوطنات فيها، دار فضاءات، الأردن، رائف نجم "رئيس جمعية حماية القدس" الكشف عن مخططات اليهود، برنامج بلا حدود (تهويد القدس) ٢٠٠٩/٩/٢.

• ستلعب هذه المستوطنة دوراً هاماً في خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرينيل شارون عام ٢٠٠٥ وهي الخطة التي أطلق عليها اسم "إي - ١) لخلق تواصل جغرافي بين مستوطنة "معاليه أدوميم" والقدس الشرقية تمهيداً لترسيم حدود ثابتة في المستقبل انظر: يديعوت أحرنوت ٢٠٠٥/٣/٢١.

٣٩- اللجنة المركزية لشئون القدس، المستوطنات الإسرائيلية في القدس www.rcja.org.jo، انظر أيضاً: رائف نجم، المصدر السابق.

٤٠- المركز الفلسطيني للإعلام www.palastine.info، أحمد يوسف القرعي، توسيع بلدية القدس الكبرى في مخطط تهويدها: الأهرام ٢٠٠٣/١٠/٢٣.

٤١- رائف نجم، المصدر السابق.

٤٢- المركز الفلسطيني للإعلام، مصدر سابق، أحمد يوسف القرعي، المقال انسابق.

* نسبة إلى يغئال آلون أحد أبرز شخصيات حزب العمل زعيم كتلة "أحدوت هعنودا" في الحزب وأحد قادة البالماخ البارزين سابقاً.

٤٣- أسعد عبد الرحمن، نواف الزور: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة، دار الشروق، ط أولى، ١٩٩٠، صـ١٠، منير الهور، طارق موسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، دار الجليل، عمان، صـ٨٢، تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٨، عمان، صـ٧٦.

* عرفت تلك المبادئ باسم "وثيقة غاليلي" نسبة إلى "يسرائيل غاليلي" منظر حزب العمل المعروف، انظر نص وثيقة غاليلي بمجلة شؤون عربية حزيران، يونيو ١٩٨٣، تونس، الجامعة العربية، صـ٣٤٣، سعيد التيم، الحكم الذاتي فكرة تجاوزتها الأحداث، صحيفة الرأي الأردنية ١٩٨٩/١/١.

٤٤- د. أسعد عبد الرحمن، المرجع السابق، صـ١٦.

* نسبة إلى جاد يعقوبي وزير الاتصالات الإسرائيلي وأحد زعماء حزب العمل الداعين إلى تسوية جديدة للقضية الفلسطينية انظر د. أسعد عبد الرحمن، المرجع السابق، صـ٣٦.

٤٥- صحيفة الجيروزليم بوست الإسرائيلية ١٩٨٩/١/١٥.

٤٦- صحيفة معاريف ١٩٨٩/٤/١١.

* نسبة إلى أرئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق.

٤٧- يديعوت أحرنوت ١٩٨٩/٩/٣٠.

٤٨- وثيقة الاتفاق للحكومة الإسرائيلية انظر هآرتس ١٩٨٩/١٢/٢١.

٤٩- صحيفة دافار ١٩٨٩/٣/٢٤.

٥٠- Vers L'israélisation de la veille de Jerusalem, The international Soliday movement ٢٦/٨/٢٠٠٥, Palestine monitor Factsheet, op-cit, p.٧

٥١- تقرير عن تهويد القدس وإغلاق مؤسسة الأقصى، اللجنة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٩/٤/١٧.

٥٢- التقرير السابق.

٥٣- المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، عرض وتحليل خيرية قاسمية، د. علي الدين هلال، إبراهيم كروان، معهد البحوث والدراسات العربية، صـ٥١.

٥٤- نفس المصدر، صـ٥١.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

٥٥- نفس المصدر، صـ٤٩-٥٠.

٥٦- نفس المصدر، صـ٥٠.

* تتكون الهيئة المشرفة من الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن وقد أنيط بها تطبيق القرار رقم ٣٠٣.

٥٧- اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تقرير: تهويد القدس وإغلاق مؤسسة الأقصى ٢٠٠٩/٤/١٧.

٥٨- Vers L'Israélisation de la Veille de Jerusalem, the international soliday movement ٢٦/٨/٢٠٠٥.

٥٩- تقارير حقوقية، تصعيد استيطاني لرفع عدد المستوطنين في الضفة والقدس إلى مليون، جريدة الشرق الأوسط عدد ١١١٠١، ٢٠٠٩/٤/٢٠.

٦٠- اللجنة العربية لحقوق الإنسان، التقرير السابق.

٦١- مؤسسة القدس الدولية، المؤتمر السنوي السابع، ٢٠١٠.

٦٢- جريدة الشرق الأوسط، العدد السابق.

٦٣- نفس المصدر.

٦٤- عوني صادق، جرائم الحرب ومخططات تهويد القدس، صحيفة الخليج الإماراتية ٢٠٠٥/٦/٩.

٦٥- Dominique vidal, letter de Jerusalem lemond diplomatique, decembre ٢٠٠٦.

٦٦- انظر معاريف ١٩٩٨/٦/٧ نقلاً عن هيثم الصادق، مشروع صهيوني ديمغرافي جديد لتهويد المدينة، صحيفة الوطن القطرية، ٢٠٠٥/٦/٦.

٦٧- خيرية قاسمية، المرجع السابق، صـ٥٠، -Israel settlements and the two state solution, Palestine-Israel, journal, August ٢٠٠٩, p. ١-٤.

٦٨- أحمد يوسف القرعي، تهويد القدس بين الكنيست والكونجرس الأمريكي (٢)، الأهرام ٢٠٠٥/٥/١٩.

٦٩- وزارة الخارجية البريطانية www.fco.gov.uk

٧٠- نفس المصدر.

٧١- Palestine-Israél journal, August ٢٠٠٩, p.٢، كوشيزيوكد معارضة بلاده لبناء مستوطنات في القدس الشرقية، مجلة الرياض www.alriyadh.com.

٧٢- Versl' Israél isation de la ville de Jérusalem, the international soliday movement ٢٦/٨/٢٠٠٥.

٧٣- هآرتس نقلاً عن www.qudsday.com.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

٧٤- علي بدوان، الخارطة الاستيطانية في القدس والضفة الغربية، صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٥/٩/١٨.

٧٥- اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تقرير تهويد القدس وإغلاق مؤسسة الأقصى، ٢٠٠٩/٤/١٧، صـ٦.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com